مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

حكومة الزيدي تواجه تحديات جسيمة على الأصعدة كافة

المصدر: مركز "The Soufan Center" الأمريكي/ نُشر بتاريخ 4 حزيران 2026

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

حكومة الزيدي تواجه تحديات جسيمة على الأصعدة كافة

المصدر: مركز "The Soufan Center" الأمريكي/ نُشر بتاريخ 4 حزيران 2026[1].

تواجه الحكومة العراقية الجديدة، برئاسة علي الزيدي، الضغوط ذاتها التي كبّلت الحكومات السابقة، جرّاء التنافس المحموم بين طهران وواشنطن على النفوذ داخل البلاد.

في هذا السياق، يسعى المسؤولون الأمريكيون إلى توجيه بوصلة حكومة الزيدي لصالحهم، عبر فرض عقوبات على مرشحين محتملين للحقائب الوزارية يُصنّفون كموالين لإيران، بالتزامن مع التلويح بقطع التعاون المالي والسياسي. ورغم هذه الضغوط، يُتوقع أن يتخذ الزيدي خطوات حذرة ومدروسة لتفكيك سلاح الفصائل المرتبطة بطهران، خشية إشعال فتيل اضطرابات مدنية، على الرغم من أن هجمات هذه الجماعات على دول خليجية رئيسية باتت تُقوّض علاقات بغداد بمحيطها العربي وواشنطن على حدٍ سواء.

في المقابل، يمنح إعلان رجل الدين الشيعي البارز مقتدى الصدر بدمج فصيله المسلّح ضمن هيكل القيادة الوطنية، دفعة قوية لجهود الزيدي الرامية إلى حصر السلاح بيد الدولة، وإنْ ظلّت بعض الفصائل المدعومة إيرانياً متمردة خارج هذا الإطار.

تواجه حكومة رئيس الوزراء العراقي الجديد، علي الزيدي، الضغوط ذاتها التي أحبطت مساعي أسلافه لترسيخ مكانة العراق كدولة مزدهرة، معتدلة، ومندمجة في محيطها الإقليمي، والمتمثلة في صراع النفوذ المحموم بين طهران وواشنطن.

[1] Iraq’s New Government Confronts Challenges on All Fronts. https://thesoufancenter.org/intelbrief-2026-june-4/

وتتفاقم هذه المعضلة اليوم جرّاء الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، والتي تسببت في خفض صادرات النفط العراقي، شريان الحياة المالي للبلاد، بنسبة كارثية بلغت 70%. ورغم محاولات طهران الدؤوبة لنسج علاقات مع مختلف القوى السياسية العراقية لضمان نفوذها في الجارة الغربية، إلّا أنها لم تستثنِ بغداد من حصارها الخانق على صادرات النفط غير الإيرانية عبر مضيق هرمز.

وقد أسفر إغلاق المضيق عن شلل شبه تام في إنتاج نفط محافظة البصرة، التي ترفد البلاد بنحو 3.3 مليون برميل يومياً (ما يعادل ثلثيّ الصادرات العراقية تقريباً). وفي المقابل، يُنتج نحو ثلث النفط العراقي في المحافظات الشمالية التابعة لإقليم كردستان شبه الحكم الذاتي، حيث يتدفق جزء منه إلى الأسواق العالمية عبر خط أنابيب (كركوك - جيهان) التركي. بيد أن عوائد هذا الخط بالكاد تكفي لتغطية نفقات الإقليم الكردي نفسه، ناهيك عن سد احتياجات المناطق ذات الأغلبية العربية الأكبر مساحةً وسكاناً.

ونتيجةً لهذه الاختناقات، هبطت إيرادات النفط العراقية في نيسان/ أبريل المنصرم إلى عتبة المليار دولار فقط، بعد أن كانت تلامس 7 مليارات دولار شهرياً قبل اندلاع الحرب، الأمر الذي يضع الاستقرار المالي للبلاد على المحك، ويُنذر بتبعات معيشية واجتماعية قاسية على السكّان.

في 14 آيار/ مايو، ووفقاً للإجراءات الدستورية، نال علي الزيدي، المرشّح لمنصب رئيس الوزراء من قِبل تحالف "الإطار التنسيقي" الشيعي، ثقة البرلمان على 14 مرشّحاً من أصل 23 لحقائب وزرائه، وهو الحد الأدنى اللازم دستورياً لتولي الحكومة مهامها الرسمية. وفي المقابل، ظلت وزارتا الدفاع والداخلية الشاغرتان الأبرز، جرّاء الصراع

المحموم على النفوذ وإدارة الملف الأمني بين الفصائل العراقية داخل الإطار وخارجه، فضلاً عن التنافس الإقليمي والدولي بين طهران وواشنطن.

وفي اليوم ذاته، هنّأ المبعوث الأمريكي الخاص إلى العراق، توم باراك (الذي عُيّن رسمياً في منصبه هذا الأسبوع، ويشغل بالتزامن منصب سفير الولايات المتحدة لدى تركيا ومبعوثها الخاص إلى سوريا)، الزيدي على تشكيل حكومته. وأشار باراك في بيانه إلى أن إدارة ترامب تبدو "متفائلة" بالقيادة الجديدة، وتتطلع للعمل معها على تحقيق "أهداف مشتركة"، في مقدمتها مكافحة الإرهاب وبناء عراق "يعيش في سلام مع جيرانه".

من جانبها، باركت طهران للزيدي توليّه المنصب، في مؤشر يعكس اعتقادها بأن الحكومة الجديدة ستراعي مصالحها. ومع ذلك، واصلت إيران هجماتها الدورية على أهداف تابعة للولايات المتحدة وللمعارضة الكردية الإيرانية في شمال العراق، كان آخرها يوم الثلاثاء المنصرم ضمن حملة تصعيد أوسع طالت عدة دول خليجية، دون أن تُبدي بغداد أي رد فعل مادي أو مباشر يُذكر.

ورغم إشادتها بالزيدي، أظهرت واشنطن استعداداً واضحاً لاستخدام أوراق ضغطها المالية والسياسية لتوجيه بوصلة الحكومة الجديدة لتكون نحو مصالحها وضد طهران. وكان تهديد ترامب، في وقت سابق من هذا العام، بتعليق التعاون الأمني مع بغداد، قد أجبر قوى الإطار التنسيقي على التراجع عن ترشيح رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، المحسوب على المحور الإيراني. وحذّر المسؤولون الأمريكيون الزيدي، وهو رجل أعمال طُرح كمرشح تسوية، من مغبة تسمية وزراء مرتبطين بفصائل مسلّحة موالية لإيران تنضوي تحت مظلة "قوات الحشد الشعبي". ورغم أن الحشد مُدمج رسمياً في هيكل الدولة ويتلقى تمويلاً حكومياً، إلّا أن الفصائل الموالية لطهران ما

زالت تعمل بشكل مستقل تماماً. وفي سياق الضغوط المالية، رفضت واشنطن استئناف تحويل الأصول الدولارية إلى العراق، والمنهارة منذ تعليقها في أوائل عام 2026، للضغط على النخبة السياسية العراقية ومنع تشكيل حكومة خاضعة للنفوذ الإيراني.

واستجابةً لتحذيرات واشنطن، تجنّب الزيدي تعيين أي عضو من كتلة "صادقون" التي يتزعمها قيس الخزعلي في تشكيلته الوزارية، رغم أنها تُمثّل ثالث أكبر قوة شيعية داخل مجلس النواب العراقي. وتُعدّ هذه الكتلة النيابية الجناح السياسي لحركة "عصائب أهل الحق" الموالية لطهران، والمُصنّفة أمريكياً كمنظمة إرهابية. وإذا ما رغب الخزعلي في ضمان مقعد لحلفائه عند حسم الحقائب الثمان المتبقِية، فقد يضطر إلى دفع شخصيات تُصنّف كـ "مستقلة" بدلاً عن كوادر حزبه المعروفين.

في السياق ذاته، حرص المسؤولون الأمريكيون على كبح مساعي نوري المالكي لتعيين حليفه، علي معارج البهادلي، وكيلاً لوزارة النفط، إذ فرضت واشنطن عقوبات على معارج قبل أسبوع واحد من جلسة منح الثقة للحكومة، لاتهامه بتسهيل خلط النفط الإيراني بالصادرات العراقية للالتفاف على العقوبات. وحتى الآن، لا يضم فريق الزيدي الوزاري سوى شخصية واحدة تحوم حولها شُبهات صلة ولو غير مباشرة بالفصائل الموالية لطهران، حيث تُشير تقارير إلى قرب وزير الاتصالات، مصطفى سند، من "كتائب حزب الله" أقوى فصائل الحشد الشعبي وأكثرها راديكالية والتي تبنت سابقاً هجمات استهدفت القوات الأمريكية في العراق ومنشآت حيوية في دول الخليج، سيّما الكويت.

وبتأثير ضغوط أمريكية موازية، أبقى الزيدي على فؤاد حسين (المنتمي للحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني) وزيراً للخارجية، في خطوة تعكس

إدراك رئيس الوزراء لعمق التصدّع في علاقات بغداد الإقليمية، ورغبة الأطراف الدولية في وجود ديبلوماسي مُجرّب وموثوق لإعادة ترميم تلك الجسور.

على الرغم من ذلك، فإن رضوخ الزيدي للمحددات التي وضعتها إدارة ترامب ينذر بتعقيد ولادته السياسية، إذ يمثّل أكثر من 80 نائباً في البرلمان (من أصل 329 مقعداً) قوى سياسية مرتبطة عضوياً بفصائل مسلّحة حليفة لطهران، وهؤلاء يصرّون على نيّل حصةً من السلطة تتناسب مع وزنهم وقاعدتهم الشعبية. ولم يتأخر الرد الميداني على هذا الإقصاء، ففي 17 آيار/ مايو بعد ثلاثة أيام فقط من نيّل الحكومة الثقة أطلقت فصائل مُنضوية تحت مظلّة الحشد الشعبي أسراباً من الطائرات المسيَّرة من الأراضي العراقية نحو أهداف في السعودية والإمارات، وفقاً لوزارة الدفاع الإماراتية. ورغم اعتراض معظمها، إلّا أن إحدى المسيّرات سقطت قرب محطة "براكة" للطاقة النووية في أبوظبي مسببةً حريقاً محدوداً، دون التسبب في أضرار للمفاعلات أو تسريب إشعاعي، وهو ما دفع المستشار الدبلوماسي للرئاسة الإماراتية، أنور قرقاش، لإتهام "الفصائل الإيرانية في العراق" علناً بالوقوف وراء الحادث.

وضعت هذه الضربات علاقات الزيدي بمحيطه الخليجي على المحك منذ اللحظات الأولى لتوليه السلطة، حيث بات لدى قادة الخليج قناعة بأن الفصائل المدعومة من طهران ستستمر في تحويل العراق إلى منصة انطلاق لخدمة مصالح إيران الإستراتيجية. وفي محاولة بائسة لإسترضاء واشنطن والعواصم الخليجية، سارع الزيدي إلى فتح تحقيق رسمي في هذه الهجمات التي وصفتها الحكومة بـ "الإجرامية"، غير أن تجارب الماضي تُشير إلى أن تحقيقات مماثلة في اعتداءات سابقة طواها النسيان ولم تُسفر عن أي ملاحقات قضائية، ولم تشكِّل أي رادع يمنع الفصائل المسلّحة من تكرار الهجمات.

على الرغم من ذلك، تنفّست واشنطن والعواصم الخليجية الصعداء الأسبوع الماضي، مع بدء الزيدي ترجمة وعوده بفرض احتكار الدولة للسلاح والملف الأمني على أرض الواقع.

ففي خطوةٍ مفاجئة يوم الأربعاء الماضي، أعلن زعيم التيار الوطني الشيعي، مقتدى الصدر، حلّ فصيله المسلّح "سرايا السلام" ودمجه بالكامل في هيكل القيادة العسكرية الوطنية. وسارع الزيدي للترحيب بهذه الخطوة، واصفاً إياها بالمنعطف "المهم" نحو تعزيز الاستقرار وترسيخ سلطة القانون وحصر السلاح بيد الدولة. ورغم أن الصدر قد قطع خيوطه مع طهران منذ أكثر من عقد متمسكاً بالخط القومي العربي ومتمايزاً عن الفصائل العقائدية الموالية لإيران، إلّا أن جذوره الضاربة في عمق المشهد الشيعي المسلّح جعلت من قراره ورقة ضغط فورية ومُحرجِة لقادة الفصائل الأخرى، إذ إن العديد من الجماعات الموالية لإيران اليوم (وفي مقدمتها "كتائب حزب الله") خرجت أساساً من رحم "جيش المهدي" الذي أسسه الصدر عام 2003 لمواجهة القوات الأمريكية. ورغم انكفاء التيار الصدري عن المشاركة في الدورات الانتخابية الأخيرة، إلّا أن زعيمه مقتدى الصدر لا يزال يحتفظ بقاعدة جماهيرية عقائدية عريضة قادرة على شلّ الشارع أو توجيهه بـ "تغريدة" واحدة.

ولم يتأخر مفعول هذا الضغط، إذ أعلنت حركة "كتائب الإمام علي" وهي فصيل مسلّح أصغر حجماً عن عزمها تسليم أسلحتها للقوات الحكومية.

وبالتوازي مع حراك الصدر، تحظى مساعي الزيدي لبسط سلطة القانون بتأييد سياسي متصاعد خلف الكواليس، إذ تشير التقارير إلى أن نواباً في البرلمان يدفعون باتجاه مقترح تشريعي يهدف إلى حل "هيئة الحشد الشعبي" ودمج جميع فصائلها تحت مظلة وزارة أمنية اتحادية جديدة تدير القوات المسلحة كافة. ويرى مهندسو هذا

المقترح أن الوزارة المستحدثة ستمنح بغداد أدوات رقابة وصلاحيات فعلية للإشراف على الفصائل الموالية لإيران، وكبح هجماتها العابرة للحدود ضد دول الخليج والمصالح الدولية. ومع ذلك، يرى خبراء ومحللون إستراتيجيون أن هذا المقترح يحمل في طياته سلاحاً ذو حديّن، فإقراره بآليات تنفيذ معيبة قد يؤدي إلى نتائج عكسية تماماً، تتيح للفصائل الموالية لطهران "قوننة" نفوذها والتغلغل بشرعية مطلقة داخل هياكل الحكم والأمن المتصدعة أصلاً، بدلاً عن إخضاعها لسلطة الدولة.

***